



فانه كاحكي المحاضر عبد الغني المقدسي رحمه الله  
كان اذ ذاك ابن احدى وعشرين سنة فاحس  
بجاي بذالك فقال يا امير المؤمنين سلمي فان القصد  
عاجي لا خافي وكانوا يمتحنون العمال والقضاة  
والامراء بالفرايض فقال ما تقول في ابوين وبنين  
ان تقسم التركة حية مائة احدى البنين عن الباقيين  
وقيل عنهم وعن زوج فاجابه بما سبق فولاه  
فاما مضي الى البصرة قاضيا استخمره بشايعها  
واستصغروه فامتحنوه فقال لو اكد سن الفاضي  
فقال سن عتابة ابن اسيد حيين واوله النبي يحيى  
الله عليه وسلم مكة فلذلك سميت بالمأمونية  
فبينما كان مسجلا عنها ان يعرض عن الميت الاول  
كما نحن عنه بجاي ابن اكم لاختلاف الحكم كما  
اسلفناه واعلم انك لو علمت في المناسخة  
كال مسئلة علي حدثها حيث لا تعلق لواحدة  
باخرجه لصح لكن بطوله وبغيره القصد من تسمية  
المسيب علي حساب واحد **فجميع**  
ما تقدم فيما اذا ماتت مائة فقط من وراثته الاولى  
ولم يكن الاختصار قبل العمل وهو حال من احوال

وللميت المتخلفة من الاولين اثنان في تسعة بنين  
عشر ولها من الثانية بمقتضى كونها اختا خمسة  
في واحد بخمسة فيجتمع لها ثلاثة وعشرون  
فاذا اجتمعت ابني عشر وتسعة عشر وثلاثة  
وعشرين اجتمع اربعة وخمسون وهي ما صحت  
منه المسئلة فالعمل صحيح فلو كان الميت الاول  
الذي خلق ابوين وبنين اني كان الجد والقانية  
ابا اخر فلا يرث وكان في الثانية ارث بيت المال  
او الرذ علي الخلاف المشهور في ذلك بين الائمة  
واحتمل كون الاخت في الثانية اختا شقيقة اولاد  
فاختلق الحال باعتبار ذكورة الميت الاول وارثته  
فلذلك لما سئل امير المؤمنين المأمون عنها قال  
يحيى ابن اكم رحمه الله بقوله هالك هالك وخلق  
ابوين وبنين فامر تقسم التركة حية مائة احدى  
البنين عن الباقيين فقال يا امير المؤمنين الميت  
الاول رجل وامرأة فعرف المأمون فظننته فقال  
له اذا عرفت التفصيل عرفت الجواب فولاه  
القضاة بسبب سؤاله عن ذلك انه لما اراد ان يولي  
قضا البصرة احضره فاستخمر بصفر سنة  
فاندر